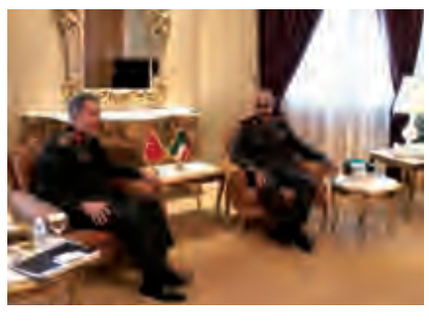

رئيس الأركان يبحث مع نظيره التركي موضوعات مشتركة

6

الطبطبائي: أدعم تأجيل الاستجوابات والسعي للتهدئة مراعاة لظروف المنطقة

الدلال: الهدوء والتفهم يأتيان إذا توافرت حكومة جديدة تعمل لمواجهة تحديات الداخل والخارج

محمد الدلال

الطبطبائي يصرح للصحافيين

قال النائب محمد الدلال : إن تأخير تشكيلة الحكومة ان لم يبن على رؤية معلنه وجديدة ومتطورة لمنهجية الاختيار يعد تأخيرا غير مبرر .. استمرار ذات الآليات والطرق السابقة في اختيار الوزراء يؤدي الى ذات النتائج العقيمة والمزيد من التعطيل والعلاقة السلبية بين السلطتين.

واضاف الدلال : ليس مبررا كافيا لتاخير تشكيل الوزارة ما يقال بأننا (نحتاج هدوء) فالأزمات بالخليج والإقليم مرشحة للاستمرار لفترات طويلة ..الهدوء والتفهم يأتي اذا توفرت حكومة جديدة رشيدة وشفافة تعمل لمواجهة تحديات الداخل والخارج وتمد يد التعاون الصادق والعملي مع المجلس

بدوره أكد النائب د. وليد الطبطبائي دعمه تأجيل الاستجوابات في الفترة الحالية مراعاة لظروف المنطقة التي تتطلب التهدئة والوقوف خلف قيادتنا في ظل الظروف الصعبة، مطالبا بتشكيل حكومة تكنوقراط تراعي المصلحة العامة للبلاد.

وأضاف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن دعوة سموه النواب إلى التهدئة ومراعاة ظروف المنطقة تستوجب الوقوف مع هذا المطلب، متمنيا أن تمر هذه الأزمة على خير وأن تجنب البلاد والعباد أي مخاطر نتيجة التصعيد الإقليمي حولنا.

وهنأ الطبطبائي سمو الشيخ جابر المبارك بثقة سمو الأمير وتجديد رئاسة الوزراء للمرة السابعة، متمنيا من الله عز وجل أن يوفق سموه في حسن اختيار وزراء جدد من أصحاب الأيدي البيضاء والكفاءات والرؤى الجديدة.

وأشار إلى أن عودة أكثر الوزراء السابقين إلى التشكيلة الحكومية الجديدة يدفع نحو بداية المرحلة المقبلة بتأزيم لا نريده، معتبرا أن بعضهم مشروع أزمة وأخفقوا في ملفات كثيرة.

وأكد الطبطبائي ضرورة أن تقابل الحكومة التهدئة النيابية بمبادرة لإعادة الجناسي ومصالحة وطنية وعفو عام من سمو الأمير مشيرا إلى أنه يريد التعاون وعدم إقصاء النواب من اللجان.

وأضاف أن المواطن يطلب الإصلاح المدروس للتركيبة السكانية وتشغيل المستشفيات المعطلة وتنفيذ مشروع المترو وإصلاح الطرق وبناء جامعات تعليمية، مؤكدا أهمية فتح ملف الخسائر في هيئه الاستثمارات التي تدير ما يقارب 600 مليار.

وطالب الطبطبائي بعدم تأخر تشكيل الحكومة وعودة جلسات مجلس الأمة لأن هناك قضايا معطلة ومصالح للمواطنين متوقفة، نافيا وجود عرض حكومي وأنه لن يقبل به إذا عرض عليه، مؤكدا أهمية أن يتم التشكيل الحكومي وفق خطة إصلاحية بإدخال 5 أو 6 وزراء جدد لتخفيف الاحتقان والشد الحاصل.

وأشار إلى أن النقاط العشر التي ذكرها في السابق تقدم باقتراحات بقوانين بشأنها وأن بعضها محال بالفعل إلى المجلس مبينا أن مثل هذه القوانين يجب أن تخضع للتفاوض مع الحكومة.

وأوضح أنه يمكن تحقيق بعض تلك النقاط مثل تعديل الدوائر الانتخابية والجناسي وبعض المطالَب الشعبية والأساسية، والتفاوض على تعديل الحبس الاحتياطي الذي وافقت عليها اللجنة التشريعية بحيث يتم الحبس في القضايا الجنائية 4 أيام ويومين في قضايا الرأي والإعلام وغيرها وفقا للاتفاقيات الدولية.

وعن طلب مقابلة سمو الأمير قال الطبطبائي «إنها للتأكيد على وقوفنا لجانبه ونقول له سمعا وطاعة ونشد على يده وهو قائد كبير له احترامه في المنطقة ومقابلته لنا شيء كبير بالنسبة لنا ونقول لسموه نحن حزامك ولك السمع والطاعة» موضحا أن طلب مقابلة سمو رئيس مجلس الوزراء من أجل التشكيل الحكومي ومراعاة مصالح المواطنين العامة. من ناحية أخرى وجه الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن صحة انخفاض أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة ما بين عامي 2016 و 2017، وقيمة وأسباب هذا الانخفاض.

وطالب النائب في سؤاله إفادته بما يأتي: –1 تناولت العديد من وسائل الاخبار انخفاض ما قيمة 68 مليار دولار من قيمة أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة ما بين عامي 2016 و 2017، فما صحة هذا الخبر؟ إذا كان الخبر صحيحا، فما القيمة الفعلية للانخفاض؟ وما أسباب ومبررات ذلك؟ وما التدابير التي سوف تتخذها الوزارة لعدم تكرار حدوث ذلك؟

–2 كشف بالمبالغ إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة كما حددتها المادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة منذ إنشائه وحتى تاريخ الرد على هذه السؤال، على ان يتضمن إجمالي صافي الرصيد الفعلي لكل عام على حدة.

–3 كشف بأسماء جميع الأشخاص الحاليين المخولين بإدارة أموال الصندوق، على أن يرفق معه سيرتهم الذاتية ونسخة من مؤهلاتهم وخبراتهم السابقة وجنسياتهم ومسمياتهم الوظيفية السابقة والحالية، قيمة المبالغ التي يتقاضونها وكذلك قيمة المكافآت والمميزات. –4 هل هناك ثمة استقطاعات أو مبالغ تحت أي مسمى سحبت من الصندوق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى إفادتي بقيمة هذه المبالغ وسنة السحب وأسباب السحب، وهل هذه الإجراءات لا تتعارض مع المادة الثالثة من القانون المشار إليه؟

–5 هل توجد خسائر جراء الاستثمارات لهذا الصندوق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى بيان قيمة تلك الخسائر وأسبابها منذ نشأة الصندوق حتى تاريخ الرد على هذا السؤال (لكل عام على حدة)، وما الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة للحد من تلك الخسائر وتجنب حدوثها؟

–6 هل هناك مساهمات تنموية داخل دول الكويت ساهم فيها الصندوق؟ إذا كانت الإجابة نعم، فيرجى إفادتي بتلك الإسهامات منذ عام 2005 حتى تاريخ ورود هذا السؤال. وهل تلك المساهمات تعتبر مخالفة لأحكام المادة الثالثة من القانون المشار إليه؟

ألا يقل عدد الحضور عن اثنين في اللجان الخماسية وثلاثة في السباعية

الفضل يقترح تعديل نظام اجتماعات اللجان البرلمانية

أحمد الفضل

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (180) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والنص على أنه إذا مضى نصف ساعة على الموعد المحدد لانعقاد احدى اللجان ولم يتوافر العدد الكافي لانعقادها، صح اجتماعها بحضور من حضر من أعضائها على ألا يقل عددهم عن اثنين في اللجان التي تضم خمسة أعضاء وثلاثة في غيرها من اللجان على أن يكون أحدهم رئيس اللجنة أو مقررها.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة (180) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه نصها الآتي:

« وإذا لم يتكامل العدد القانوني اللازم لانعقاد اللجنة عند حلول الموعد المحدد للانعقاد يؤخر اجتماعها نصف ساعة، فإذا لم يتكامل العدد بعد ذلك يكون انعقادها صحيحا بالحاضرين من أعضائها على ألا يقل عددهم عن اثنين في اللجان التي تضم خمسة أعضاء وثلاثة في غيرها من اللجان على أن يكون أحدهم رئيس اللجنة أو مقررها، وتصدر اللجنة قراراتها في هذه الحالة بإجماع الحاضرين ».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يأتي:

من الملاحظ وعلى مدى الفصول التشريعية السابقة أن اللجان البرلمانية كثيرا ما يصعب انعقادها في الموعد المحدد نظرا لعدم توافر العدد القانوني اللازم لصحة اجتماعاتها، وهو ما يؤدي إلى صعوبة انجاز اللجنة دراسة الموضوعات المحالة إليها وإعداد تقاريرها في شأنها، وقد تكون بعض هذه الموضوعات ذات أهمية خاصة ولا تحتمل التأخير، ولمواجهة هذه الظاهرة أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي تناول بالتعديل المادة (180) من اللائحة الداخلية، وذلك بإضافة فقرة ثانية تنص على أنه إذا حل الموعد المحدد لانعقاد إحدى اللجان ولم يتوافر العدد الكافي لانعقادها وانقضت نصف ساعة على الموعد المحدد، صح اجتماعها بحضور من حضر من أعضائها على ألا يقل عددهم عن اثنين في اللجان التي تضم خمسة أعضاء وثلاثة في غيرها من اللجان على أن يكون أحدهم رئيس اللجنة أو مقررها، وعلى أن تصدر اللجنة في هذه الحالة قراراتها بإجماع الحاضرين.

فهاد يسأل عن خطط تعويض التأخير في محطات الكهرباء ومدينة صباح السالم الجامعية

عبد الله فهاد

أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه سؤالين برلمانيين إلى كل من وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن خطة معالجة وتعويض التأخير في مشروع الخطوط الهوائية في محطة الصبية ومحطة تحويل الزور وإلى وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس عن تطبيق غرامات التأخير على عدم الإنجاز في الكليات بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية.

وطلب النائب في سؤاله الأول إلى وزير النفط تزويده بالآتي:

– هل تم إلزام المقاول بعدد العمالة المخطط لها والفعلي للوحدات التوربينية الغازية لمحطة الصبية؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب وتزويدي بالمستندات.

– هل تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلكم ووضع خطة معالجة لتعويض التأخير الحاصل في مشروع الخطوط الهوائية في محطة الصبية ومحطة تحويل الزور؟

– وهل تم إلزام المقاول بتوفير عدد العمالة المخطط لها والفعلي؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب.

كما طلب في سؤاله الثاني إلى وزير التربية وزير التعليم العلي إفادته بما يأتي:

– هل تم تطبيق غرامات التأخير على عدم الإنجاز في الكليات بمشروع مدينة صباح السالم الجامعية؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب.

– هل تم إلزام المقاول بعدد العمالة والفنيين المنصوص عليها بالعقد لعدم حصول أي تأخير؟ إن كانت الإجابة لا فيرجى ذكر الأسباب وتزويدي بالمراسلات بين الجهات المعنية.

– هل تم وضع طرق بديلة لتجنب أي عوائق أو تأخير للمشروع؟

– هل عدد مواقف المشروع كافية لعدد مقاعد الطلبة؟ يرجى تزويدي بعدد مواقف الطلبة مع عدد المقاعد.

العتيبي يستفسر عن خيارات وزارة المالية لتعويض المواطنين عن رفع أسعار البنزين

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح قال في مقدمته بعد قرار مجلس الوزراء في أغسطس 2016 بزيادة أسعار البنزين بمتوسط 60% مع قرار مراجعة الأسعار بشكل مستمر لتتواءم (وفقا لما قيل وقتها) مع أسعار النفط العالمية، أُعلن بعدها عن التجهيز لوسائل عدة لدعم البنزين للمواطنين.

ونص السؤال على ما يأتي:

1. ما الإجراءات والخيارات التي اتخذتها الوزارة في إطار دعم المواطنين لتعويضهم فارق سعر ارتفاع أسعار البنزين؟ وما البدائل التي درستها لتعويض المواطنين عن فارق السعر؟

2. لماذا تأخرت الوزارة في إصدار آلية لدعم البنزين حتى تاريخه؟ يرجى توضيح الأسباب وإجراءات الوزارة لتعويض المواطنين عن هذا الارتفاع في السعر للتمييز بينه وبين المقيم.

«الداخلية والدفاع» حددت بعض أولوياتها.. وأجلت البت في مقترحات تجنيس أبناء الأرامل والمطلقات

عسكر: حبوب المخدرات توزع أمام المدارس على شكل فراولة.. واقترحت إنشاء هيئة لمكافحتها

عسكر يصرح للصحافيين

جانب من اجتماع اللجنة امس

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

حددت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها عددا من أولوياتها لدور الانعقاد الثاني، وأجلت البت في 4 اقتراحات بقوانين بشأن تجنيس أبناء الأرامل والمطلقات بسبب اعتذار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن حضور الاجتماع لوجوده خارج البلاد.

وأكد رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ضرورة إلزام الدولة بتجنيس أبناء الأرامل والمطلقات بشكل تلقائي بمجرد بلوغهم سن الرشد، معربا عن رفضه التمييز بين الرجل والمرأة في مسائل التجنيس لأن الدستور ساوى بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

وبين أن تجنيس أبناء الأرامل والمطلقات يجب أن يخضع لشروط معينة مثل استمرارية الدراسة في الكويت، متمنيا حسم هذه الاقتراحات وإقرارها في الاجتماع المقبل بحضور وزير الداخلية. وذكر أن اللجنة استعرضت من حيث المبدأ أولوياتها للمرحلة المقبلة، ومن ضمنها الاقتراح بقانون في شأن إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة المخدرات للقضاء على هذه الآفة التي انتشرت بشكل مخيف جدا بين الشباب والمراهقين وفي المدارس أيضا. وقال عسكر: المخدرات انتشرت عندنا بشكل غير طبيعي حتى بين صغار السن ويتم توزيعها أمام المدارس حبوب صغيرة على شكل فراولة ويأخذها الولد او البنت ويطيح ما يدري شنو أكل ويصير مدمن لذلك اقترحت انشاء هيئة مستقلة لمكافحة المخدرات وقال إن من أولويات اللجنة أيضا الاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية بما لا يزيد على 4 آلاف شخص، موضحا أن مضاعفة العدد في الاقتراح الحالي الهدف منه تعويض الأعداد التي تأخر تجنيسها في السنوات السابقة. وبين أنه أبلغ سمو رئيس الوزراء في وقت سابق برغبة النواب في مضاعفة العدد الذي يجوز منحه الجنسية، وأن المبارك أبدى موافقته على هذه الزيادة.

وقال عسكر إننا لا نريد رغم ذلك إلزام الحكومة بهذا العدد حتى لا ترفض القانون، لافتا إلى أن الاقتراح بقانون السابق مدرج على جدول أعمال المجلس ولكنه يجدد بشكل سنوي.

أبل يسأل وزير المالية عن التوقعات المستقبلية لعملية دمج بيت التمويل و«الأهلي المتحد»

أعلن النائب د. خليل أبل عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح حول دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد.

ونص السؤال على الآتي:

طالعتنا الصحف الكويتية المحلية قبل عدة أيام عن خبر مفاده عن نية اندماج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد خلال الأشهر القادمة بعد أن يتم الانتهاء من دراسة الدمج.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 كيفية احتساب الحصص الجديدة للهيئات الحكومية في البنك الجديد بعد دمج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد؟ علما بأنه في حال اندماج البنكين تصبح حصص الهيئات الحكومية أقلية.

–2 ما هي العوائد والفوائد المتوقعة لكل الهيئات الحكومية المالكة لحصص في بيت التمويل من عملية الاندماج ومقارنتها مع الفوائد والعوائد المتوقعة لملاك البنك الأهلي المتحد؟

–3 ما هي نتيجة الاندماج بين بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد على كل من حصص الأمانة العامة للأوقاف والهيئة العامة لشؤون القصر؟ وما هو وضعهم في مجلس الإدارة الجديد بعد الدمج؟

–4 في حال اندماج بيت التمويل مع البنك الأهلي المتحد سوف تتجاوز أصول البنك المندمج الجديد ما يفوق 30 مليار دينار، والحصة السوقية للبنك الجديد من المتوقع أن تكون أكثر من (45 %) من الحصة السوقية، وفي ظل هذا الوضع الذي سوف يكون عليه البنك الجديد – لماذا لا تطلب الحكومة تطبيق وتفعيل قانون عدم الاحتكار حماية لحاملي الأسهم وحفاظا على حقوق المستثمرين في البنوك الكويتية الأخرى؟

–5 هل سوف يكون هناك عرض إلزامي لصغار المساهمين في بيت التمويل الكويتي بشراء الأسهم حين دمجها مع البنك الأهلي المتحد؟ وما هو دور الحكومة وما يجب أن تتخذه من إجراءات لحماية صغار المساهمين أثناء وبعد الدمج؟

–6 البنك الأهلي المتحد يتمتع بتصنيف ائتماني من قبل مؤسسات التصنيف العالمي مثل موديز (A2) ومملكة البحرين (Baa1) بينما بيت التمويل مصنف (A1) ودولة الكويت تصنيفها (Aa2) أي أن المخاطر بالكويت تعتبر قليلة جدا، بينما تقييم مملكة البحرين يكون تحت نوعية الائتمان المشكوك فيها وهي تخت المراقبة من قبل مؤسسات التصنيفات، بناء عليه – ما هو التصنيف المتوقع للبنك الجديد المدمج بين بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد؟ وهل التصنيف سيكون لصالح الكويت والهيئات الحكومية المالكة لبيت التمويل الكويتي أو سيكون لصالح ملاك البنك الأهلي المتحد التابع للبحرين؟

–7 هل البنك الجديد المدمج بين بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد سيرتبط تصنيفه المستقبلي بالبحرين أو بالكويت؟

–8 في حال اضطراب النظام المصرفي بالبحرين بسبب تصنيف مملكة البحرين بالمخاطر، هل ستتدخل الحكومة الكويتية لدعم البنك الجديد؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فهل يوجد لدي وزارة المالية دراسة معدة بهذا الخصوص أو هل يوجد تصور أو إجراء متبع لمثل هذه الحالة؟ يرجى تفصيل هذا الموضوع والاسهاب في الإجابة.

–9 ما هو تشكيل مجلس الإدارة الجديد في حال اندماج بيت التمويل الكويتي مع البنك الأهلي المتحد؟ إذا كان هناك دارسة معدة بهذا الشأن فيرجى تزويدي بها.